

المحاضرة العاشرة

أسباب الفساد الإداري والمالي

1/ أسباب الفساد الإداري والمالي:

تتعدد أسباب الفساد الإداري بتعدد أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، لذا فقد حدد البنك

الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها :

- تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.

- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.

- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

إضافة إلى ما تقدم ، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الفساد المالي والإداري وهي:

1-1 البعد السياسي: تتمثل في التغيرات في الحكومة و النظم الحاكمة الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد الإداري، وكذا غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية و الدستورية.

1-2 البعد الاقتصادي: يتمثل في تدني المستوى المعيشي الأمر الذي يسمح بظهور آفة الرشوة ، حيث يسعى المسؤولون الحكوميون و الأفراد إلى الكسب الشخصي باستغلال مناصبهم المرموقة في دوائهم الاقتصادية و السياسية.

1-3 البعد الاجتماعي: قد أضحى الفساد في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد ، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه. فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد ، والفاقد لا يرى في فساد عيبا ، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة.

1-4 البعد الإداري: وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقة الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

2/ آثار ونتائج الفساد الإداري والمالي: تتلخص آثار ونتائج الفساد الإداري والمالي في:¹

2-1 الفساد التنظيمي:

- عدم احترام وقت العمل والتراخي في انجاز الاعمال.
- امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب.
- عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء.
- النكوص والإحجام عن العمل والسلبية والانعزالية.
- عدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل.

2-2 انحرافات سلوكية:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة وسوء استعمال السلطة.
- جمع الموظف بين الوظيفة وبين أعمال أخرى والمحسوبية والوساطة.

2-3 انحرافات مالية:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون.
- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.
- مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.
- الإسراف أو اهدار لمال العام.

2-4 انحرافات جنائية:

- الرشوة والتزوير.

¹ ستوارت ، جورج مودي ، " تكلفة الفساد " ، الإصلاح الاقتصادي ، مج.21 ، ع.2 ، 1999 ، ص.16.

- اختلاس المال العام.

3 الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تقدم هذه الأسباب تفسيراً جيداً لظاهرة الفساد، ليس فقط على صعيد نشأة هذه الظاهرة أو مداها، بل أيضاً على صعيد تواضع سياسة مكافحتها، فالفساد يفضح بيروقراطية التنظيم الإداري الذي ترعرع فيه، وما تتسم به هذه البيروقراطية من رذائل التسلط والاستعلاء، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي²:

3-1 انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني: إن من أبرز عوامل تقشي الفساد جوانب خلقية وانهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع وانهيار عقيدة الإصلاح ودم الفساد، وغالبا ما تظهر هذه الظواهر بسبب سوء الإدارة السياسية للتحية الحاكمة وتبنيها سياسة الانفلات الأخلاقي وفصل مبادئ الدين الفاضلة عن جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية وشيوع الحريات غير المضبوطة.

3-2 بروز ظاهرة المحسوبية والمنسوبية على حساب المصلحة العامة: هذه الظاهرة واضحة في عمومها في مجتمعنا العربي، حيث يقوم الموظف أو المسؤول بتوزيع المسؤوليات والمهام الحيوية في الدولة أو الوزارات والإدارات على المقربين منه والأصدقاء، ونتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة، وتبدأ منها عمليات سوء الاستغلال، الأمر الذي يقود إلى ظهور الفساد بسبب سوء التعيين في المناصب.

3-3 انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع وانتشار الفقر: إن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، والذي يقابله ارتفاع في مستوى المعيشة يساعد بشكل كبير في بروز ظاهرة الفساد إلى الحد الذي تحدث فيه فوضى اجتماعية ناشئة عند الإحساس بعدم العدالة والانحلال في الوضع الاقتصادي والمعاشي والفوارق الطبقيّة الكبيرة التي تؤدي بدورها إلى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عموماً.

3-4 غياب حرية الإعلام: عدم السماح للإعلاميين وللمواطنين الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

4 الأسباب السياسية:

تعتبر من أبرز وأهم الأسباب لانتشار الفساد، ومن أهمها نجد:³

² بوسعيد باديس، مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، جوان 2015، ص.37.

- عدم الاستقرار السياسي كسقوط النظام.
- مزج السلطة مع الرشوة والمال وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم بغرض تحقيق أرباح خاصة، فتظهر الرشوة والوساطة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى المال.
- هيمنة العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتمتعها بالسلطة التي تهيء الجو المناسب للاستغلال.
- ضعف الممارسة الديمقراطية وشيوع حالة الاستبداد السياسي والديكتاتوري الذي لا يقبل المشاركة ويقضي على الديمقراطية بما فيها حرية التعبير.
- غياب الديمقراطية والمنظمات الشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن.
- ضعف منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها في مكافحة الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة مما يؤدي لاستغلال المال العام وتسخيره للمصالح الفردية، مما يدفع ببعض الافراد إلى التخلي عن روح المواطنة وممارسة كل أنواع الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية.

5 الأسباب الاقتصادية: تبدو مزدوجة الدلالة في صلتها بالفساد، حيث تصبح المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء معرضة للسقوط في شراكة في ظل غياب القيم السياسية والثقافية، وآليات الحماية القانونية.⁴

- فالفقر عامل يصعب أحيانا إنكار صلته بالفساد على الأقل في بعض صورته لاسيما في رشوة بعض الموظفين من ذوي الدخول المتواضعة وإقدامهم على اختلاس المال العام.
- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا، وهو ما ينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبيئة الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع، وبالتالي على عملية الإنتاج من جهة أخرى.
- إن مستوى التخلف والجهل والبطالة بشكل عام حاسم في نقشي ظاهرة الفساد، ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة بالرشوة، بالإضافة إلى ضعف الأجور والرواتب تتناسب طرديا مع ازدياد ظاهرة الفساد مما يعزي الموظفين الحكوميين البحث عن موارد مالية أخرى كالرشوة والهدايا.

³ موسى بودهان، مرجع سابق، ص.41.

⁴ باديس بوسعيد، مرجع سابق، ص.36.